



## قسمة عدل

أما عن الفئة التي استفادت من هذه المدينة فأكد لنا الأستاذ يوسف الحداد مدير جمعية أصدقاء الإمارات أنه تم وضع معايير الاستحقاق والاستفادة في هذه المدينة، وقال: أمر الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات رحمه الله أن تُنشئ هذه المدينة لتوزع وحداتها السكنية مجاناً على الأسر الفقيرة أو التي هدم جيش الاحتلال بيتها ولا تمتلك بيوتاً بديلة، ولذلك انقسمت فئات المستفيدين إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول هم أصحاب المنازل التي هدمت بيوتهم من قبل قوات الاحتلال ووجدوا أنفسهم في العراء مشردين لا مأوى لهم، وتم اعتماد ملفه للاستفادة من هذه المدينة، ولكن شريطة ألا يكونوا قد استفادوا بمساعدة من أي جهة أخرى.. أي لم يستفيدوا من أي مشروع من مشاريع الإسكان الأخرى التي ترعاها الجهات المختلفة مثل: مشاريع إسكان رعيتها الأونروا أو UNDB أو مشاريع إسكان رعيتها السلطة الفلسطينية.

القسم الثاني: فئة الحالات الاجتماعية التي لا تستطيع العمل والكسب نظراً لوجود علة صحية في رب الأسرة، أو غياب رب الأسرة بسبب الموت، أو الفقر، أو أن يكون رب الأسرة رجلاً مسناً كبيراً وله عدد كبير من الأطفال. وأضاف الحداد: هذه الأسر يجب أن تكون فقيرة لا تملك بيوتاً ولا أراضي ولا مقومات تمكنها من إقامة بيت في المستقبل القريب. وتم ترشيح هذه الأسر المستحقة للاستفادة من مدينة الشيخ زايد عبر ثلاث جهات: وزارة الأشغال العامة والإسكان، وكانت تختص بترشيح أصحاب المنازل المهدمة، ووزارة الشؤون الاجتماعية وكانت تختص بترشيح الحالات الاجتماعية الفقيرة المكفولة لديها والتي تتلقى مساعدة بصورة دورية، والأونروا وكانت تقوم بترشيح حالات اللاجئين الفقراء المسجلين لديها كحالات اجتماعية غير قادرة على العمل والكسب ولا تملك بيوتاً بديلة.

## شقق مجانية

ونفى الحداد الشائعات التي قيلت قبل عدة

أشهر عن عزم السلطة الفلسطينية بيع هذه الشقق بأسعار رمزية لأصحاب الحاجة، وأضاف: مدينة الشيخ زايد أقيمت قبل الانتفاضة وتعليمات الشيخ زايد في ذلك الحين تقضي بأن تقدم الشقق مجاناً للحالات الفقيرة التي لا تملك بيوتاً، ولكن بعد الانتفاضة ونظراً لارتفاع عدد أصحاب المنازل المهدمة والتي شرد أصحابها كان منطقياً وإنسجاماً مع وصيته رحمه الله أن يمنح أصحاب المنازل المهدمة فرصة للاستفادة والسكن في هذه المدينة.

وأشار الحداد إلى أنه تم وضع معايير الاستحقاقات لمدينة الشيخ زايد في اتفاقية رسمية وقعت بين هيئة الهلال الأحمر الإماراتي وبين وزارة الأشغال العامة والإسكان ممثلة عن السلطة الفلسطينية في تاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، هذه الاتفاقية تضمنت شروط الاستحقاقات اللازمة للاستفادة من المدينة، وهي شروط واضحة ومفصلة وموضوعية، وعلى أساس هذه الشروط كان عمل اللجان.

وقال: «الاتفاقية حسمت أمر توزيع الشقق